مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات 2018، العدد الخامس ص 295- 322

دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة – دراسة تطبيقية علي كلية فلسطين التقنية –دير البلح

صالح أسعد الأغا

جامعة القدس المفتوحة

تاريخ الاستلام: 2018/03/15م تاريخ الاعتماد: 2018/04/15م

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي، باستخدام استبانة طبقت على طلبة برامج التعليم المهني، والبالغ عددهم (115) طالباً وطالبة، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، أهمها أن درجة تقدير دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة جاءت بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (76.40%)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير الجنس، في حين أسفرت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير العمر وتبين أن الفروق لصالح الذين أعمارهم 20 فأكثر، وفي ضوء هذه النتائج اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها: وضع اتجاهات واضحة لتعريف طلبة كليات التعليم المهني بمعرفة التخصصات الملائمة لسوق العمل، أهمية استحداث برامج تعليم مهني تتطابق مع سوق العمل الفلسطيني وفق أنظمة محددة تتخذها كليات التعليم المهني للخروج بنتائج وتوصيات تفيد المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: التعليم المهني – احتياجات سوق العمل – محافظات غزة.

Abstract

The study aims to identify the role of vocational education in meeting the needs of the Palestinian labor market in Gaza governorates. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive analytical method. He designed a questionnaire for this purpose and applied it to the 115 male and female students of the vocational colleges. The results of the study showed that the degree of appreciating the role of vocational education in meeting the needs of the Palestinian labor market in the Gaza governorates was very high with a relative weight of (76.40%).The results showed that there were no statistically significant differences at the level of (0.05) in the respondents' means regarding the role of vocational education in meeting the needs of the Palestinian labor market in the Gaza governorates due to sex. However, statistically significant differences merged in the respondents' means due to age in favor of the age group of 20 and over.

In light of the previous results, the researcher suggested a number of recommendations as follows: Setting clear directions to identify students of

faculties of vocational education with specializations appropriate to the labor market, the importance of developing vocational education programs that correspond to the Palestinian labor market according to specific regulations adopted by faculties of vocational education to produce results and recommendations that benefit the Palestinian society and economy.

Keywords: Vocational Education - Labor Market Needs - Gaza Governorates.

مقدمة:

يعد النظام التعليمي أساس التطور والاستثمار والتقدم في كافة المجالات الاقتصادية، فمخرجات النظام التعليمي تشكل الأساس لتقدم اقتصاد البلدان، لهذا نجد أن المجتمعات النامية تهتم بتطوير أنظمتها التعليمية علي المستوي المحلي والدولي، لذا يجب ألا تقتصر مخرجات النظام التعليمي على التخصصات والمجالات النظرية والمهن ذات الطابع التقليدي، بل يجب أن تمتد تلك المخرجات لتشمل الجوانب المهنية والتدريبية، ومن هذا المنطلق تنبع أهمية التعليم المهني علي المستوي الاجتماعي والاقتصادي فلا غنى لأي مجتمع عن التعليم المهني لضمان وجود الطاقات والكوادر البشرية المؤهلة لخوض تحديات سوق العمل، بما يخدم التطلعات الاقتصادية آنفة الذكر، وقد لوحظ الاهتمام بالتعليم المهني خلال السنوات الأخيرة، لكونه استثماراً أساسياً لتحسين الاقتصاد الوطني.

ولم ينل التعليم المهني والتقني في السابق الاهتمام الكافي، لأنه كان مرتبطاً غالباً بفكرة الفشل الدراسي، وبأنه لا يؤمن المستوي الاجتماعي والدخل المادي المرغوبين، وقد يكون التعليم المهني والتقني من الفروع التي نالت القسط الأقل من اهتمامات الحكومات المحلية والمؤسسات الأخرى، ولم يشعر المخططون بشكل عام بأهمية هذا النوع من التعليم إلا مؤخراً، ولكي نرتقي بهذا النوع من التعليم كان لابد من معرفة المشكلات والصعوبات التي تحول دون تحقيق أهدافه وغاياته، وتحديد خطوات تجاه وجود نظام تعليمي مهني كفء، وفعال ومرن مرتبط باحتياجات السوق، ومتيسر للجميع، وقادر علي الوفاء بالتزاماته (شلدان، وأبو ليلة، 2016: 32)

وأصبحت الدراسة المهنية ضرورة في غاية الأهمية للمجتمعات النامية ، وهى مرآة صادقة لمدى وعي أفراد المجتمع بمفهوم التعليم المهني، فالدول المتقدمة قطعت شوطاً كبيراً في هذا المفهوم، فهي لم تظهر فجأة في تقدمها الصناعي، إلا بعد أن اهتمت اهتماماً بالغاً بالتعليم المهني، استناداً إلى نظريات الإنتاج التي تعتمد على التعليم المهني ونوعية العاملين وفق التخصصات المهنية التي يحتاجها المجتمع لذلك يعتبر قطاع التعليم والتدريب المهني في فلسطين من أهم القطاعات التي ستنهض كلبنة أساسية في

تفعيل القطاع الصناعي والإنتاجي للبلد، والذي يقدم الحلول لحل مشكلة البطالة كما أن الاقتصاديين لا يختلفون في أن التدريب المهني يعتبر من أحد ركائز رأس المال البشري الذي هو عماد التنمية الاقتصادية، المبنية على تكنولوجيا مهنية علمية، فالعلاقة تعتبر ازدواجية (شعت ، 2016: 67)

ونتيجة لما نشهده اليوم من تقدم سريع في مجال الاختراعات والتجديدات، فلم تعد الوسائل التقليدية المستخدمة في العمل قادرة علي المواكبة، ولا على المساهمة في التنمية الوطنية بصوره فاعله، ولذلك دعت الحاجة إلى ضرورة تهيئة فرص التعليم المستمر للفرد وتزويده بمعارف ومهارات تتواءم مع مستجدات العلوم والتكنولوجيا المعاصرة، وذلك استجابة لمتطلبات التنمية الشاملة في مجالات الحياة كافة، وأن أهمية التوجيه المهني تكمن في مساعدة الأفراد على اختيار المهنة التي تناسبهم، وتساعدهم على اتخاذ قرارات مهنية صائبة، حتى يستطيع تلبية تلك الحاجات للأفراد والمجتمع التي تتزايد يومياً؛ ليتمكنوا من التعايش مع مشكلاتهم الحياتية اليومية المعقدة، فهو يشكل ضرورة هامة خاصة في مجتمع اليوم الذي تكثر وتتنوع فيه المهن، لهذا فالتوجه المهني يعتبر ضرورة ماسة لكل من يعمل، وكذلك للطلبة والمعلمين وغيرهم من أفراد المجتمع (مرجي،2016: 27).

وبينما يساهم التعليم المهني في التنمية عن طريق تزويد القوي العاملة المدربة بالخبرات الضرورية واللازمة لسد حاجات سوق العمل، فإن نوعية الخدمات التعليمية ومستوياتها وتنوعها تتأثر بشدة بمستوي العمل والتطوير الاقتصادي، فالعلاقة متبادلة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والتي يفترض أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التخطيط لمنهج واقعي منظم في مجال الإعداد المهني (بدرخان، 2011: 14).

إن تقدير الحاجات من القوي البشرية، يعتمد على وجود أهداف اقتصادية يحددها المخططون، وعلى الفرضيات الإنتاجية المرافقة للأهداف، فالمخططون يحددون التوقعات المتعلقة باحتياجات القوي البشرية حسب القطاع الاقتصادي والشريحة المهنية والمستوي التعليمي ومن ثم ترجمة إجمالي الطلب على القوى العاملة إلى أهداف تعليمية.(محاسنه، 2010: 138)

وحتى تتحقق أهداف البرامج المهنية والتي تسعي إلى سد حاجات الأفراد والمجتمع من جهة وتوفير الطاقة البشرية المؤهلة المنتجة الفاعلة في برامج التنمية الشاملة من جهة أخري، لابد وأن تبني المناهج على أسس سليمة من حيث الفلسفة وطرق التدريس والوسائل والأنشطة وكذلك لابد من تحديد أهداف واضحة لكي يستطيع معلم التربية المهنية العمل على تحقيقها في مختلف المواقف التعليمية التعليمة. (بدرخان، 2011: 117)

ويجب توطيد العلاقة بين المؤسسات التعليمية والتدريبية ومؤسسات الإنتاج والأعمال، وصولاً لتحقيق

مفهوم الشراكة الحقيقية التي تحقق المصالح المتبادلة بينها، والعمل على تعزيز مفهوم التعليم والتدريب التقني والمهني مسؤولية مشتركة ووضع الآليات والسبل التي تفعل هذا المفهوم بما يسهم في تفعيل دور المؤسسة التعليمية والتدريبية للقيام بوظائفها وأهدافها وفقاً لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل من جهة، ويوفر للمؤسسة التعليمية والتدريبية الدعم المادي والمعنوي الذي يضمن سير العملية التعليمية والتدريبية بكفاءة وفعالية من جهة أخري. (العبد الرزاق، 2013: 6)

لذا يحتم التطور التكنولوجي على عامل المستقبل أن يتسلح بالمعارف والمهارات والسلوكيات التي تتواءم مع المتغيرات التكنولوجية والإقليمية والعالمية، ومن ثم فإنه من الضروري إعداد المواطن العربي وتعليمه وتدريبه على أحدث تكنولوجيا العصر باعتبار أن القوي العاملة المدربة هي القادرة على التعامل مع عناصر الإنتاج المختلفة لتوفير منتج أو خدمة بجودة عالية، وتكلفة منخفضة والمنافسة في الأسواق العالمية. وهناك جهود ملحوظة قامت بها الدول العربية في مجال تطوير التعليم العام سواء من ناحية الاستيعاب الكامل للأعداد فضلاً عن تحسين نوعية التعليم، ويرتبط التعليم والتدريب المهني والتقني بإكساب المهارات الفنية والسلوكية، وتأمين المؤهلات المحددة لمقابلة احتياجات سوق العمل، بما يساعد على مواجهة الخلل الهيكلي بين العرض والطلب في أسواق العمل، والارتقاء بمستويات العمالة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتحقيق أقصي كفاءة للعمالة بتسهيل حصول المنشآت على العمالة المطلوبة والمناسبة، ومساعدة الأفراد في اختيار المهنة والتكيف معها، والمشاركة في الحد من البطالة، والمعاونة في تطبيق نظام التامين ضد البطالة. (حلبي، 2012: 400)

حيث أن تركيبة سوق العمل وطبيعة المهن والمهارات المتغيرة التي تفرضها المستحدثات المهنية لا بد وأن تنعكس على أهمية هيكلية نظام التعليم والتدريب المهني ليحذو باتجاه القطاع الخاص بعد أن أثبتت التجارب السابقة ضعف فاعلية القطاع العام في إدارته، لذلك يتعذر على التعليم والتدريب المهني إحداث تغيرات في سوق العمل دون مشاركة فاعلية للقطاع الخاص (الطباع، 2016: 170)

مشكلة الدراسة:

يواجه التعليم المهني في فلسطين الكثير من الصعوبات والتحديات، أبرزها اتجاهات المجتمع السلبية نحوه، والتي تنعكس سلبا على توجه الطلبة لهذا النوع من التعليم مع الأخذ بعين الاعتبار ندرة خريجي هذه التخصصات المهنية في سوق العمل الفلسطيني وفي المقابل هناك فائض من خريجي الجامعات في جميع التخصصات والتي تصطدم بشح الطلب عليها في سوق العمل المحلي، علما بأن هذا الموضوع قد حظي باهتمام الكثير من الباحثين ومنهم، دراسة الدوماني (2014) التي هدفت إلى التعرف

إلى دور التعليم والتدريب المهني في تلبية احتياجات سوق العمل مع القوي العاملة المدربة في المجتمع، وكذلك رفع مستوي أداء الفرد عن طريق إكساب المهارات الحرفية العملية المستخدمة في ميدان عمله وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: توفير خدمات التوظيف والاستخدام لخريجي برامج التعليم والتدريب المهني في ضوء طبيعة إعدادهم وقدراتهم واحتياجات سوق العمل، كما هدفت دراسة رفاعي (2013) إلى التعرف إلى تطوير التعليم المهني في مصر رؤية مقترحة في ضوء خبرات بعض الدول، وكذلك التعرف إلى خبرات بعض الدول الأخرى في مجال التعليم المهني، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن ، وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها: الالتحاق بسوق العمل مباشرة، أو التكيف بسرعة مع حاجات السوق ومتطلباته، واستحداث تخصصات جديدة بالمدارس المهنية مثل ورش ميكانيكا السيارات، وتصفيف الشعر، وإصلاح المحمول وصيانته، وخدمات النظافة، والبيع في المحلات التجارية، والمطاعم كما هو الحال في الولايات المتحدة، كما هدفت دراسة المولى (2012) إلى التعرف إلى وجود التعليم المهني والتقني في العراق هو تأهل الطلبة وإعدادهم إعداداً يؤهلهم لمواجهة متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، ولضمان حصول أغلب المتخرجين على فرص العمل ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المتاحة وكذلك دراسة الحالة من طبيعة موضوع الدراسة ومشكلتها، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: لابد من توجيه الاستثمارات في عنصر رأس المال البشري لمواجهة التحديات والتي لها مساس بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فحجم الإنفاق على التعليم والتدريب والبحث العلمي يعد إنفاقاً استثمارياً يزيد من كفاءة وأداء العنصر البشري وتحسينه في العملية الإنتاجية، كما هدفت دراسة الصمادي (2010) إلى التعرف إلى درجة تقدير المواءمة بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل الأردني، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي المسحي، مع الاستعانة بالاستبانة كأداة رئيسة، حيث تكونت عينة الدراسة من (401) معلماً من معلمي التعليم المهني التابعين لمؤسسة التعليم والتدريب المهني في إقليم الشمال للعام 2000، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن درجة المواءمة كانت متوسطة، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر الوظيفة أو الدرجة العلمية، كما هدفت دراسة ناس (2009) إلى معالجة أوضاع التعليم والتدريب لتمكين الخريجين من الالتحاق بسوق العمل في مصر في ضوء الخبرة الكورية والتحديات المحلية والدولية الراهنة، استخدمت الدراسة أساليب رئيسة لتخطيط أساليب القوى العاملة والموارد البشرية وهي: أسلوب البيانات الخاصة بالإنتاج والأثمان، وأسلوب المقارنة الدولية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها: أهمية ربط بعض المدارس الثانوية الفنية

في مصر بالمعاهد والجامعات التقنية كنماذج يحتذي بها في حالة نجاحها من خلال ربط مدرسة ثانوية فنية (صناعية، أو تجارية، أو زراعية) بالشركات الإنتاجية العاملة في كل إقليم علي حدة، حسب النشاط السائد، كما هدفت دراسة كل من باساشار وبولو سوفليز Psacharopoulos&Velz (1993) إلى التعرف على المؤشرات التي تؤكد علي دور مخرجات التعليم العالي في سوق العمل في بوغوتا، استخدمت الدراسة المعلومات الواردة في إحدى الدراسات المسحية التي أجريت عام 1988على عينة مكونة من (4000) عامل، وقام الباحثان بتحليل دور مخرجات التعليم العالي في بوجوتا من عدة جوانب مثل مستوي التعليم، والدرجة الجامعية، ونوع الكلية ونوعية الاختبارات التي خضع لها الخريجون، وقامت بتحليل أوضاع هؤلاء الخريجين في سوق العمل من خلال التعرف على مناصبهم الوظيفية، والأجور، والامتيازات التي يحصلون عليها وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن خريجي الكليات العلمية هم الذين يؤثرون بشكل أكبر في القطاع الخاص ويتلقون أفضل الامتيازات والأجور، كما هدفت دراسة روسنٌ,Rosen(2000) التعرف إلى استطلاع قدرات الطلبة الخريجين من معاهد البوليتكنك الأمريكية ومدي تمكنهم من الانتقال إلى سوق العمل، بالاستعانة بالاستبانة كأداة رئيسة وتم توزيعه بطرق الكترونية، حيث تكونت عينة الدراسة من (200) طالباً تخرجوا حديثاً من هذه المعاهد، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أنه من الناحية العلمية تعد أوضاع التعليم البولتكنكي جيدة، لكن إمكانية انتقال خريجيها إلى سوق العمل تبدو صعبة ومضيعة للوقت في بعض الميادين؛ لأن هذه المؤسسات في الواقع غير مبنية على الاحتياجات الفعلية للمجتمع، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة المذكورة في استخدام المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي مع الاستعانة بالاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، مع اختيار الطلبة كمجتمع للدراسة، واتفقت مع كل من دراسة ناس (2009) ودراسة الدوماني (2014) دراسة باساشار وبولو سوفليز,Psacharopoulos&Velz (1993) والتي تناولت دور التعليم المهني من وجهه نطر كليات التعليم المهني ، في حين اختلفت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة المذكورة في بيئة التطبيق والتي طبقت خارج فلسطين وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الأداة الاستبانة.

هنا يمكن بلورة مشكلة الدراسة المقترحة في السؤال الرئيس الآتي:

ما دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة– دراسة تطبيقية علي كلية فلسطين التقنية–دير البلح.؟

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما درجة تقدير دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة ؟".
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لكل من متغير (الجنس، العمر, المؤهل العلمي, العلاقة بسوق العمل)؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف إلى دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة.
2. الكشف عن طبيعة العلاقة بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة في ضوء متغيرات الدراسة (الجنس، العمر, المؤهل العلمي, العلاقة بسوق العمل)؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة، مما يلي:

1. أهمية التعليم المهني، ودور مخرجاته في حركة التنمية الشاملة.
2. قد يستفيد من نتائج الدراسة المهتمين بالتعليم بشكل عام، والتعليم المهني بشكل خاص.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1. الحد الموضوعي:

تتناول الدراسة التعرف إلي دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة– دراسة تطبيقية علي كلية فلسطين التقنية–دير البلح ، وذلك من خلال استخدام استبانة تضمنت خمسة مجالات، هي: التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني، دور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني، الإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني، دوافع اللجوء للتعليم المهني وربطه بالاقتصاد المحلي ؟

2. الحد البشري:

اقتصرت الدراسة على طلبة التعليم المهني بكليات التعليم المهني.

3. الحد المكاني:

اقتصرت الدراسة على محافظات غزة.

4. الحد الزماني:

سوف أجريت الدراسة في العام الدراسي- 2017-2018.

5. الحد المؤسساتي:

أجريت الدراسة على كلية فلسطين التقنية-دير البلح

مصطلحات الدراسة: تناولت الدراسة المصطلحات التالية:

التعليم المهني:

يُعرف بأنه: مسار من مسارات التعليم هدفه إكساب المتعلم الفلسطيني في محافظات غزة مهارات علمية في تخصص معين يؤثر ويتأثر بسوق العمل (شلدان وأبو ليلة، 2016: 31)

ويعرف ايضاً بأنه: هو تعليم يؤهل الطالب لمزاولة مهن معينة بعد تخرجه، من خلال تزويده بالمهارات العلمية اللازمة وقد تم تصميمه لتلبية احتياجات سوق العمل (الصمادي، 2010: 80)

سوق العمل:

يعرف بأنه: هو سوق يتنافس فيه العمال على الوظائف ويتنافس فيه أرباب العمل على العمال (كردية، 2015: 9)

ويعرفه الباحث إجرائياً: هو اتجاه من اتجاهات التعليم يهدف إلى إكساب طلبة كليات التعليم المهني مهارات فنية بتخصصات مختلفة تساعدهم على الانخراط في سوق العمل الفلسطيني.

كلية فلسطين التقنية: أنشأت كلية فلسطين التقنية عام 1992م بإمكانيات متواضعة في تجهيزاتها وتخصصاتها إلا ان الحاجة الي التعليم التقني والتدريب الفني ازدادت لأجل مواكبة هذا التطور الهائل في نظام الحياة والمجتمع الذي صاحبه نقص حاد في المهندسين والفنيين المتخصصين المؤهلين تقنيا.

واستجابة لتلك العوامل برزت كلية فلسطين التقنية كمؤسسة تقنية تعليمية متخصصة رائدة تعمل علي دمج استخدام الحاسوب والتقنيات المتطورة في الحياة ، وصقل العقلية العلمية المبدعة والمبتكرة لمواكبة التطورات العلمية المتسارعة.

(https://www.ptcdb.edu.ps/ar/daleel2015-2016.pdf)

إجراءات الدراسة:

منهجية الدراسة

وهي الطريقة البحثية التي تم اختيارها للحصول على معلومات تمكن الباحث من الإجابة على أسئلة البحث من مصادرها (الأغا والأستاذ،2003: 82)

وحيث تعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال اطلاعها على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، ويسعى الباحث للتعرف إلى " دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة– دراسة تطبيقية علي كلية فلسطين التقنية–دير البلح "، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة. (ملحم، 2000: 324)

لذا فإن الباحث سيعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه سيستخدم أسلوب العينة العشوائية الطبقية في اختياره لعينة الدراسة، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة محل الدراسة والبالغ عددهم (1235) طالباً حسب سجلات دوائر شئون الطلبة في كلية فلسطين التقنية دير البلح.

العينة الميدانية للدراسة:

تم استخدام أسلوب عينة عشوائية حيث قام الباحث بتوزيع ما نسبته (92%) تمثل 10% من مجتمع الدراسة (125) استبانة وتم استرجاع من أداة الدراسة الموزعة (115) أي ما يقارب (96.0%), وتعتبر هذه النسبة مقبولة لإجراء التحليل والإجراءات الإحصائية بهدف الوصول على أفضل وأدق النتائج

وصف الخصائص والبيانات الشخصية:

الجنس: تبين أن ما نسبته (82.6%) هم من طلبة الكليات المهنية الذكور، وما نسبته (17.4%) هم من الإناث.

العمر: تبين أن ما نسبته (64.3%) هم من الطلبة الذين أعمارهم أقل من 20 سنة، وما نسبته (35.7%) هم من الطلبة الذين أعمارهم 20 سنة فأكثر.

المؤهل العلمي: تبين أن ما نسبته (42.6%) هم من الطلبة الذين يدرسون في مرحلة الدبلوم، وما نسبته (57.4%) هم من الطلبة الذين يدرسون في مرحلة البكالوريوس.

علاقة الطالب بسوق العمل: تبين أن ما نسبته (29.6%) هم من الطلبة الذين يعملون في سوق العمل، وما نسبته (70.4%) هم من الطلبة لا يعملون في السوق العمل.

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية

المتغير	تصنيف المتغير	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	95	82.6
	أنثى	20	17.4
العمر	أقل من 20 سنة	74	64.3
	20 سنة فأكثر	41	35.7
المؤهل العلمي	دبلوم	49	42.6
	بكالوريوس	66	57.4
علاقة الطالب بسوق العمل	أعمل	34	29.6
	لا أعمل	81	70.4
المجموع		115	100.0

أداة الدراسة:

تم تقسيم أداة الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

1. القسم الأول: البيانات الشخصية ويتكون من (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، علاقة الطالب بسوق العمل).

2. القسم الثاني: دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة– دراسة تطبيقية علي كلية فلسطين التقنية– دير البلح ويتكون من خمسة مجالات رئيسية هي:

المجال الأول: التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، ويتكون من 6 فقرات.

المجال الثاني: الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني، ويتكون من6 فقرات.

المجال الثالث: دور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني، ويتكون من 6 فقرات.

المجال الرابع: الإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني ويتكون من 6 فقرات

المجال الخامس: دوافع اللجوء للتعليم المهني وربطه بالاقتصاد المحلي، ويتكون من 6 فقرات

صدق وثبات الاستبانة:

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له. وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط المحسوبة بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له بين القيمة 0.394 و 0.945 وهي دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من (0.05)، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة الأولى صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (2)

يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تتبع له

#	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)	#	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)	#	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني			.5	0.568	*0.001	.3	0.757	*0.000
.1	0.436	*0.016	.6	0.604	*0.000	.4	0.980	*0.000
.2	0.421	*0.021	دور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني			.5	0.757	*0.000
.3	0.533	*0.002	.1	0.450	*0.013	.6	0.934	*0.000
.4	0.472	*0.008	.2	0.598	*0.000	دوافع اللجوء للتعليم المهني وربطه بالاقتصاد المحلي		
.5	0.620	*0.000	.3	0.364	*0.048	.1	0.925	*0.000
.6	0.700	*0.000	.4	0.553	*0.002	.2	0.595	*0.001
الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني			.5	0.398	*0.029	.3	0.926	*0.000
.1	0.852	*0.000	.6	0.525	*0.003	.4	0.925	*0.007
.2	0.880	*0.000	الإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني			.5	0.425	*0.019
.3	0.809	*0.000	.1	0.850	*0.000	.6	0.850	*0.000
.4	0.391	*0.033	.2	0.934	*0.000			

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ثانياً: صدق الاتساق البنائي:

وقد تم حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ككل حيث وقعت بين القيم 0.860 والقيمة 0.714 والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك تعتبر مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (3)

يوضح معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة.

#	المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني	0.764	*0.000
.2	الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني	0.799	*0.000
.3	دور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني	0.820	*0.000
.4	الإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني	0.918	*0.000
.5	دوافع اللجوء للتعليم المهني وربطه بالاقتصاد المحلي	0.671	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ثالثاً: ثبات فقرات الاستبانة:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في تحديد الاوقات (العساف، 1995: 430). وقد أجرى الباحث خطوات الثبات نفسها باستخدام طريقة معامل ألفا كرو نباخ.

طريقة ألفا كرو نباخ Cronbach'sAlpha:

تم استخدام طريقة ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبانة حيث تم قياس ثبات المحاور الخاصة بالاستبانة وقد بلغت معاملات ألفا كرو نباخ للمجالات الأربعة على الترتيب: 0.646، 0.723، 0.982، 0.862، 0.730 في حين بلغت درجة الثبات الكلية 0.859، ويتضح من النتائج السابقة أن قيمة معامل الثبات تتراوح ما بين (0.646- 0.982) ومعامل الثبات الكلي تساوي (0.859) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

الإجابة عن السؤال الأول، ونصه: "ما درجة تقدير دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة ؟".

وللإجابة على هذا السؤال، تم استخدام اختبار One Sample T Test للعينة واحدة للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عن الدرجة المتوسطة (المحايدة) وهي (3) وفقاً للمقياس المستخدم، وقد تم احتساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي للمجالات وترتيبها تبعاً لذلك.

جدول (4)

تحليل مجالات الاستبانة.

#	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)	الترتيب
.1	التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني	4.06	0.186	81.20	60.975	0.000	1
.2	الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني	3.51	0.140	70.20	38.772	0.000	5
.3	دور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني	3.89	0.079	77.80	120.415	0.000	2
.4	الإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني	3.69	0.387	73.80	19.188	0.000	4
.5	دوافع اللجوء للتعليم المهني وربطه بالاقتصاد المحلي	3.87	0.247	77.40	37.858	0.000	3
الدرجة الكلية للاستبانة		3.82	0.160	76.40	54.637	0.000	

* قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "114" تساوي 1.96

ويتضح من خلال الجدول (4) أن جميع متوسطات المجالات المختلفة كانت متقاربة من حيث أوزانها النسبية، أما الدرجة الكلية للاستبانة ككل فقد حصلت على وزن نسبي قدره (76.40%) مما يدلل على أن درجة تقدير دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة جاءت بدرجة كبيرة.

ويعزو الباحث ذلك للاهتمام الكبير من قبل الطلبة وأولياء الأمور لانخراط أبنائهم في مجالات التعليم المهني لما تحققه بعد تخرجهم بالحصول علي فرص بشكل كبير وبالتالي تُؤمن لهم عوائد مادية واقتصادية مستقرة نوعا ما، خلافا للدراسات الجامعية النظرية المكتظة بالخريجين اتفقت مع دراسة الدوماني (2014) ودراسة كل من باشار وبولو ليز ,Psacharopoulos&Velz (1993) والتي جاءت بدرجة مرتفعة واختلفت مع دراسة الصمادي (2010) والتي جاءت بدرجة متوسطة.

أما ترتيب المجالات حسب أوزانها النسبية فقد كانت كالتالي:

المجال الأول: التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني، فقد حصل على المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (81.20%) أي بدرجة تقدير كبيرة، ثم المجال الثالث المتعلق بدور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني، فقد حصل على المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (77.80%) أي بدرجة تقدير كبيرة، ثم المجال الخامس المتعلق بدوافع اللجوء للتعليم المهني وربطه بالاقتصاد المحلي، فقد حصل على المرتبة الثالثة بوزن نسبي قدره (77.40%) أي بدرجة تقدير كبيرة، ثم المجال الرابع المتعلق بالإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني، فقد حصل على المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره (73.80%) أي بدرجة تقدير كبيرة وأخيرا المجال الخامس، الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني، فقد حصل على المرتبة الرابعة بوزن نسبي قدره (73.80%) أي بدرجة تقدير كبيرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى حرص الكليات المهنية بمحافظات غزة علي تلبية احتياجات سوق العمل من التخصصات المهنية المختلفة التي تلبي احتياجاته وتنمي اقتصاده المحلي وتعطي للخريجين فرصه كبيرة للعمل في سوق العمل المحلي والخارجي أيضا حيث تحرص الكليات لتسويق تخصصاتها المتلائمة مع احتياجات السوق المحلي وتأمين فرص عمل لخريجيها.

تحليل فقرات الاستبانة

- **المحور الأول- التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني:**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وحساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي وترتيب الفقرات والنتائج مبينة في جدول (5).

جدول (5)

يوضح المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	تتلائم مناهج التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل المحلي	4.02	80.40	52.957	0.000	4
.2	تسمح المقررات الدراسية بتطبيق ما تعلمه الطلبة في كليات التعليم المهني مع متطلبات سوق العمل المحلي	3.92	78.40	15.511	0.000	5
.3	تخصصات كليات التعليم المهني تلبي احتياجات سوق العمل المحلي	3.64	72.80	14.344	0.000	6
.4	تؤهل طلبة كليات التعليم المهني التأهيل المناسب للالتحاق بسوق العمل	4.36	87.20	30.274	0.000	1
.5	يمتلك خريجو كليات التعليم المهني مهارات تدريبية متنوعة	4.35	87.00	30.239	0.000	2
.6	تستأنس الكليات المهنية بآراء خريجيها عند تطوير المقررات الدراسية أو إضافة تخصصات جديدة.	4.03	80.60	13.427	0.000	3

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "114" تساوي $\pm$ 1.96

وتبين النتائج من خلال الجدول(5) أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت الفقرة (4)، والتي نصت على "تؤهل طلبة كليات التعليم المهني التأهيل المناسب للالتحاق بسوق العمل"، قد احتلت المرتبة الأولى بوزن النسبي (87.20%) ، مما يدل ذلك على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

ويعزو الباحث ذلك إلى: انتهاج كليات التعليم المهني بكلية فلسطين التقنية لاختيار الأساليب التعليمية الحديثة والمطلوبة لسوق العمل الفلسطيني من خلال انخراط نسبة كبيرة من الخريجين بأماكن عمل في مجال تخصصهم بسهولة ويسر بعد التخرج . واختلفت مع دراسة الصمادي (2010) والتي جاءت بدرجة متوسطة كما تبين من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (3) التي نصت على "تخصصات كليات التعليم المهني تلبي احتياجات سوق العمل المحلي." قد احتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي (72.80%)، مما يدل ذلك على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

ويعزو الباحث ذلك إلى: أن كليات التعليم المهني تعتمد علي مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي حيث افتتحت افتتحت برامج البكالوريوس والدبلوم وذلك بافتتاح 8 تخصصات لدرجة البكالوريوس و16 تخصص لدرجة الدبلوم مرتبطة باحتياج سوق العمل دون إدراك بعض الطلبة لأهمية تلك التخصصات لحداثتها وارتباطها بتغير احتياجات سوق العمل الفلسطيني الذي يتأثر بمتغيرات اقتصادية عديدة.

المجال الثاني: – الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني:

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وحساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي وترتيب الفقرات والنتائج مبينة في جدول (6).

جدول (6)

المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig.)	الترتيب
.1	تسهم كليات التعليم المهني في تأهيل الطلبة لسوق العمل قبل التوظيف	3.35	67.00	7.940	0.000	5
.2	تسعي مؤسسات سوق العمل لاستقطاب المختصين لزيادة نجاح العملية التدريبية	3.36	67.20	7.945	0.000	4
.3	التنسيق بين مؤسسات التعليم المهني لتطبيق برامج التدريب الميداني للانخراط بسوق العمل المحلي	3.57	71.40	7.947	0.000	3
.4	إشراك مؤسسات سوق العمل بتعريف طلبة التعليم المهني بأهمية قيم العمل ومتطلباته الاقتصادية	3.32	66.40	7.354	0.000	6
.5	تتلاءم مؤسسات سوق العمل مع مواكبة التطورات التكنولوجية لطلبة التعليم المهني لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني.	3.64	72.80	14.344	0.000	2
.6	تسعي كليات التعليم المهني إلي الاستجابة السريعة لمتغيرات سوق العمل لتنمية الاقتصاد المحلي	4.01	80.20	116.00	0.000	1

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "114" تساوي ± 1.96

وتبين النتائج من خلال الجدول(6) أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (6) التي نصت على ".تسعي كليات التعليم المهني إلي الاستجابة السريعة لمتغيرات سوق العمل لتنمية الاقتصاد المحلي." قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (80.20%)، مما يدل ذلك على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

ويعزو الباحث ذلك إلى: حرص كليات التعليم المهني للاستجابة للمتغيرات في احتياجات سوق العمل والاقتصاد الوطني لكي تساهم في سد احتياجاته من الأيدي العاملة المتخصصة في مجالات متعددة والتي تساهم في إنعاش الاقتصاد المحلي والوطني.

واختلفت مع دراسة الصمادي (2010) والتي جاءت بدرجة متوسطة

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

2. الفقرة (1) التي نصت على "إشراك مؤسسات سوق العمل بتعريف طلبة التعليم المهني بأهمية قيم العمل ومتطلباته الاقتصادية" قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن النسبي (66.40%)، مما يدل على أن الفقرة

قد حصلت على درجة موافقة (متوسطة) من قبل أفراد العينة.

ويعزو الباحث ذلك إلى: قصور نسبي لدي مؤسسات سوق العمل في تعريف طلبة التعليم المهني بأهمية قيم العمل ومتطلباته الاقتصادية لعدم وجود تواصل دائم بين تلك المؤسسات وكليات التعليم المهني بمحافظات غزة.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الصمادي (2010) والتي جاءت بدرجة متوسطة

- **المجال الثالث– دور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وحساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي وترتيب الفقرات والنتائج مبينة في جدول (7).

جدول (7)

المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الترتيب
.1	يتميز مهنيو مؤسسات سوق العمل الفلسطيني بخصائص منهاج التعليم المهني	4.04	80.80	54.663	0.000	1
.2	يتبادل مهنيو مؤسسات سوق العمل أنماط ومستويات التعليم بينهم عند انجاز العمل	3.81	76.20	15.062	0.000	5
.3	تقييم البرامج التدريبية باستمرار لتحقيق نتائج أفضل للاقتصاد المحلي	4.01	80.20	83.097	0.000	2
.4	يراعي مهنيو مؤسسات سوق العمل تحديد الاحتياجات التدريبية للتعليم المهني للطلبة.	3.71	74.20	14.540	0.000	6
.5	يخضع كادر المدربين في مؤسسات سوق العمل تحت الرقابة والإشراف .	4.00	80.00	66.778	0.000	3
.6	تزويد الطلبة المتدربين بمجموعة من المهارات التي يحتاجها سوق العمل	3.98	79.60	80.256	0.000	4

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "114" تساوي $\pm$ 1.96

وتبين النتائج من خلال الجدول(7) أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (1) التي نصت على "**يتميز مهنيو مؤسسات سوق العمل الفلسطيني بخصائص منهاج التعليم المهني.**" قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (80.80%)، مما يدل ذلك على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

ويعزو الباحث ذلك إلى: اكتساب مهنيو مؤسسات سوق العمل لخبرات مهنية واسعة تتطابق مع خصائص منهاج التعليم المهني المطلوبة للسوق الفلسطيني .

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (4) التي نصت على "يراعي مهنيو مؤسسات سوق العمل تحديد الاحتياجات التدريبية **للتعليم** المهني للطلبة." قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (74.20%)، مما يدل ذلك على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

ويعزو الباحث ذلك إلى: أن مهنيو مؤسسات سوق العمل لا يستطيعون تحديد نسبة احتياج السوق المحلي بدرجة دقيقة وأيضا تحديد المتميزين من خريجي كليات التعليم المهني.

- **المجال الرابع: – الإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني.**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وحساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي وترتيب الفقرات والنتائج مبينة في جدول (8).

جدول (8)

المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig.)	الترتيب
.1	توفير معلومات شاملة لكليات التعليم المهني عن سوق العمل الفلسطيني.	3.81	76.20	21.952	0.000	1
.2	توطيد التعاون بين مؤسسات سوق العمل وكليات التعليم المهني لإجراء المسوحات لاحتياجات الاقتصاد الوطني.	3.50	70.00	7.177	0.000	6
.3	عقد اجتماعات بشكل دوري بين المدربين بكليات التعليم المهني والمدربين بمؤسسات سوق العمل .	3.68	73.60	11.565	0.000	5
.4	التعاون المشترك بين مؤسسات سوق العمل وكليات التعليم المهني لمتابعة التخصصات المختلفة.	3.72	74.40	10.750	0.000	4
.5	التعاون بين مؤسسات سوق العمل مع كليات التعليم المهني في متابعة الإشراف علي الخريجين .	3.75	75.00	18.387	0.000	3
.6	تتابع كليات التعليم المهني الطلبة بعد التخرج للاطلاع علي تطور خبراتهم المهنية.	3.79	75.80	14.470	0.000	2

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "114" تساوي $\pm$ 1.96

وتبين النتائج من خلال الجدول(8) أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

الفقرة (1) التي نصت على "توفير معلومات شاملة لكليات التعليم المهني عن سوق العمل الفلسطيني." قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (76.20%)، مما يدل ذلك على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

ويعزو الباحث ذلك إلى: أن الكليات تراعي احتياجات السوق المحلي لسد احتياجاته من الخريجين

المؤهلين معتمدة علي بيانات ومخرجات الاقتصاد المحلي والتقارير الإحصائية الصادرة من قبل الوزارات المختصة.

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (2) التي نصت على "توطيد التعاون بين مؤسسات سوق العمل وكليات التعليم المهني لإجراء المسوحات لاحتياجات الاقتصاد الوطني" قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (70.00%)، مما يدل ذلك على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

ويعزو الباحث ذلك إلى: ضعف التعاون بين بعض مؤسسات سوق العمل الفلسطيني وكليات التعليم المهني.

- **المجال الخامس: – دوافع اللجوء للتعليم المهني وربطه بالاقتصاد المحلي**

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة وحساب المتوسط الحسابي والوزن النسبي وترتيب الفقرات والنتائج مبينة في جدول (9).

جدول (9)

المتوسط الحسابي والوزن النسبي والقيمة الاحتمالية والترتيب لفقرات المجال

#	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة الاختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig.)	الترتيب
.1	يعد التعليم المهني ذو عائد اقتصادي لهذه التخصصات المهنية	3.77	75.40	19.754	0.000	5
.2	قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب الخريجين المهنيين	3.62	72.40	13.563	0.000	6
.3	يؤهل التعليم المهني للخرجين للعمل بالسوق خارج فلسطين	3.78	75.60	20.258	0.000	4
.4	تتيح تخصصات التعليم المهني دخل اقتصادي مناسب	4.04	80.80	15.079	0.000	1
.5	يثري خريجو التعليم المهني سوق العمل بتخصصات مختلفة	4.00	80.00	57.249	0.000	3
.6	يعد التعليم المهني سلاح للطالب بعد التخرج	4.01	80.20	19.988	0.000	2

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "114" تساوي ± 1.96

وتبين النتائج من خلال الجدول (9) أن أعلى فقرة حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانتا:

1. الفقرة (4) التي نصت على "تتيح تخصصات التعليم المهني دخل اقتصادي مناسب ." قد احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (80.80%)، مما يدل ذلك على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

ويعزو الباحث ذلك إلى: أن هدف جميع الطلبة المنتسبين لدي كليات التعليم المهني إيجاد فرص

عمل بعد تخرجهم والحصول علي دخل مستقر يؤمن لهم عائد اقتصادي مناسب وحياة كريمة.

وتبين النتائج من خلال الجدول أن أدنى فقرتين حسب الوزن النسبي في هذا المجال كانت:

1. الفقرة (2) التي نصت على "قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب الخريجين المهنيين" قد احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (72.40%)، مما يدل على أن الفقرة قد حصلت على درجة موافقة (كبيرة) من قبل أفراد العينة.

ويعزو الباحث ذلك إلى: أن الاقتصاد المحلي ذو قدرة محدودة نسبيا بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة وانعكاسا للحصار المفروض علي محافظات غزة.

ثانياً: الإجابة عن السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥α) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لكل من متغير (الجنس، العمر, المؤهل العلمي, العلاقة بسوق العمل)؟

وللإجابة عن السؤال كان لابد من التحقق من عدد من الفروض الفرعية وذلك على النحو الآتي:

الفرض الفرعي الأول والذي ينص علي:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير الجنس.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير الجنس، والنتائج مبينة في جدول رقم (10)

جدول (10)

نتائج اختبار T للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير الجنس

المجالات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)
التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني	ذكر	95	4.06	0.185	0.010	0.992
	أنثى	20	4.06	0.197		
الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني	ذكر	95	3.51	0.138	0.253	0.801
	أنثى	20	3.50	0.153		
دور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني	ذكر	95	3.89	0.079	0.628	0.531
	أنثى	20	3.90	0.084		
الإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني	ذكر	95	3.69	0.375	0.092	0.927
	أنثى	20	3.70	0.451		
دوافع اللجوء للتعليم المهني وربطه بالاقتصاد المحلي	ذكر	95	3.88	0.239	0.611	0.542
	أنثى	20	3.84	0.289		
الدرجة الكلية للاستبانة	ذكر	95	3.82	0.153	0.336	0.737
	أنثى	20	3.81	0.196		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "113" ومستوى دلالة(0.05) تساوي 1.96

تبين من الجدول أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.737) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمةt المحسوبة تساوي (0.336) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2.294) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير الجنس.

ويعزو الباحث: أن اختيار الطلبة للتخصصات المهنية من الجنسين كلاً حسب ملائمة طبيعة العمل لكل منهم.

الفرض الفرعي الثاني الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير العمر.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار T للعينتين المستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير العمر، والنتائج مبينة في جدول (11)

جدول (11)

نتائج اختبار T للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير العمر

المجالات	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)
التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني	أقل من 20	74	4.01	0.183	2.173	0.032
	20 فأكثر	41	4.09	0.182		
الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني	أقل من 20	74	3.52	0.131	1.107	0.271
	20 فأكثر	41	3.49	0.155		
دور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني	أقل من 20	74	3.88	0.073	2.556	0.012
	20 فأكثر	41	3.91	0.084		
الإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني	أقل من 20	74	3.71	0.382	0.704	0.483
	20 فأكثر	41	3.66	0.400		
دوافع اللجوء للتعليم المهني وربطه بالاقتصاد المحلي	أقل من 20	74	3.90	0.229	1.401	0.164
	20 فأكثر	41	3.83	0.275		
الدرجة الكلية للاستبانة	أقل من 20	74	3.83	0.153	1.329	0.187
	20 فأكثر	41	3.79	0.172		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "113" ومستوى دلالة (0.05) تساوي 1.96

تبين من الجدول(11) أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.187) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمةt المحسوبة تساوي (1.329) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير العمر وكذلك في جميع المجالات باستثناء مجال كلاً من التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني ومجال دور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني حيث كانت القيمة الاحتمالية لهم أقل من مستوى الدلالة (0.05) وتبين أن الفروق لصالح الذين أعمارهم 20 فأكثر .

ويعزو الباحث ذلك:

أن الطلبة الذين أعمارهم أكثر من 20 سنة يكونون أكثر إدراكا لأهمية ونوعية وجودة التخصصات المطلوبة في سوق العمل حيث أن الكليات المهنية تحاول أن تتوافق بالتخصصات مع احتياجات السوق فقد تكون هناك بعض التخصصات المطلوبة لم تكن مطروحة من قبل الكليات المهنية ولكن بعد مرور فترة زمنية يتم طرحها من ضمن التنافس التعليمي فيدرك الطالب أن تلك التخصصات بالنسبة له هي الأكثر استفادة وقبولا له.

الفرض الفرعي الثالث الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار Tللعينتين المستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والنتائج مبينة في جدول رقم (12)

جدول (12)

نتائج اختبار T للعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المجالات	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)
التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني	دبلوم	49	4.04	0.181	1.021	0.309
	بكالوريوس	66	4.07	0.190		
الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني	دبلوم	49	3.48	0.141	1.608	0.111
	بكالوريوس	66	3.53	0.138		
دور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني	دبلوم	49	3.90	0.083	1.346	0.181
	بكالوريوس	66	3.88	0.076		
الإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني	دبلوم	49	3.67	0.416	0.540	0.590
	بكالوريوس	66	3.71	0.367		
دوافع اللجوء للتعليم المهني وربطه بالاقتصاد المحلي	دبلوم	49	3.84	0.283	1.211	0.228
	بكالوريوس	66	3.90	0.216		
الدرجة الكلية للاستبانة	دبلوم	49	3.79	0.169	1.617	0.109
	بكالوريوس	66	3.84	0.151		

* قيمة t الجدولية عند درجة حرية "113" ومستوى دلالة (0.05) تساوي 1.96

تبين من الجدول(12) أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.109) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وقيمةt المحسوبة تساوي (1.617) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

ويعزو الباحث ذلك: إلى أن كل تخصص في تلك الكليات يحتاج للفترة الزمنية المخصصة له كلاً حسب تخصصه أثناء فترة الدراسة بالكليات.

الفرض الفرعي الثالث الذي ينص على:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات دور التعليم المهني

في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير علاقة الطالب بسوق العمل.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار Tللعينتين المستقلتين لاختبار الفروق بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير علاقة الطالب بسوق العمل، والنتائج مبينة في جدول رقم (13)

جدول (13)

نتائج اختبار Tللعينتين المستقلتين (Independent Samples T Test) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير علاقة الطالب بسوق العمل

المجالات	علاقة الطالب بسوق العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (T)	القيمة الاحتمالية (sig)
التخصصات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني	أعمل	34	4.22	0.179	8.380	0.000
	لا أعمل	81	3.9	0.190		
الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني	أعمل	34	3.5	0.133	0.116	0.908
	لا أعمل	81	3.51	0.144		
دور المدربين بالكليات المهنية ومؤسسات سوق العمل الفلسطيني	أعمل	34	3.97	0.077	19.788	0.000
	لا أعمل	81	3.65	0.08		
الإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني	أعمل	34	3.68	0.386	0.203	0.839
	لا أعمل	81	3.7	0.39		
دوافع اللجوء للتعليم المهني وربطه بالاقتصاد المحلي	أعمل	34	3.99	0.253	4.734	0.000
	لا أعمل	81	3.75	0.246		
الدرجة الكلية للاستبانة	أعمل	34	3.95	0.155	8.526	0.000
	لا أعمل	81	3.67	0.163		

*قيمة t الجدولية عند درجة حرية "113" ومستوى دلالة (0.05) تساوي

تبين من الجدول(13) أن القيمة الاحتمالية لدرجة الكلية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وقيمةt المحسوبة تساوي (8.526) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.96) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير علاقة الطالب بسوق العمل وكذلك في باقي المجالات باستثناء مجال الشراكة بين كليات التعليم المهني ومؤسسات الاقتصاد الفلسطيني و1.96مجال الإشراف والمتابعة لمعلومات سوق العمل الفلسطيني حيث كانت القيمة الاحتمالية لهم أكبر من مستوى الدلالة (0.05) ولمعرفة الفروق لصالح من تبين من خلال المتوسطات أنها لصالح الطلبة الذين يعملون.

ويعزو الباحث ذلك: لمعرفة الطالب الذي يعمل في سوق العمل ما هي الاحتياجات المطلوبة من التخصصات المهنية المختلفة في السوق العمل فيستطيع ذلك الطالب مواءمة نفسه وقدرته مع تلك الاحتياجات وهذا يكون له دوره من خلال المدربين المختصين في المجال المهني وهذا له الدور الإيجابي في ربط الواقع المهني والدافع له في الحياة الاقتصادية وخاصة في الاقتصاد الفلسطيني الذي يحتاج تلك التخصصات والتي تعتبر مهمة في الاقتصاد مما يتيح للطلبة الخريجين فرص الحصول على فرص العمل دون غيرهم من التخصصات الإنسانية أو العلمية.

نتائج الدراسة:

1. أن درجة تقدير دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة جاءت بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (76.40%).
2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير الجنس.
3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير العمر وتبين أن الفروق لصالح الذين أعمارهم 20 فأكثر .
4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تعزى لمتغير علاقة الطالب بسوق العمل جاءت الفروق لصالح الطلبة الذين يعملون

وفي ضوء النتائج المتحصلة أوصت الدراسة بـ:

1. وضع اتجاهات واضحة لتعريف طلبة برامج كليات التعليم المهني بمعرفة التخصصات الملائمة لسوق العمل.
2. استحداث برامج تعليم مهني تتطابق مع سوق العمل الفلسطيني وفق أنظمة محددة تتخذها كليات التعليم المهني للخروج بنتائج وتوصيات تفيد المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.
3. نشر الوعي بأهمية التعليم المهني وتخصصاته المختلفة لجذب الطلبة للالتحاق بتلك التخصصات في سن مبكر والاندماج بعد التخرج في سوق العمل لكسب أيدي عاملة ماهرة .
4. ربط أعداد الطلبة المنتسبين لكليات التعليم المهني مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني للمساهمة في تنميته وتقويه الاقتصاد الوطني.

المصادر والمراجع

أولاً:المراجع العربية:

1. الأغا، إحسان والأستاذ، محمود (2003).تصميم البحث التربوي، فلسطين، غزة.
2. بدر خان، سوسن (2011): التربية المهنية- مناهج وطرائق التدريس، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
3. بدر خان، سوسن (2014): اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، الجامعة الإسلامية غزة، مجلد (22) عدد (2) ص ص65-99.
4. حلبي، شادي (2012): واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي- دراسة حالة (الجمهورية العربية السورية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (28) مجلد (2) ص ص 397-434.
5. الدوماني، محمد أحمد (2014): دور التعليم والتدريب المهني في تلبية احتياجات سوق العمل مع القوي العاملة المدربة في المجتمع، مجلة كلية التربية، جامعة بنها مصر، مجلد (25) عدد (97) ص ص379-392.
6. رفاعي، عقيل محمود (2013): تطوير التعليم المهني في مصر: رؤية مقترحة في ضوء خبرات بعض الدول، مستقبل التربية العربية مصر، مجلد (20) عدد (85) ص ص337-410.
7. شعت، محمد سليمان (2016): واقع التعليم المهني في كليات المجتمع المتوسطة بفلسطين (كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية والتطبيقية دراسة حالة)، المؤتمر العلمي الأول للتعليم والتدريب المهني في قطاع غزة بين الحاضر والمستقبل، كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية والتطبيقية، 30 مايو. ص25-59.غزة ص ص63-106
8. شلدان، فايز كمال وأبو ليلة، حسين عبد الكريم (2016): أسباب عزوف طلبة الثانوية عن التعليم المهني في محافظات غزة وسبل الحد منها، المؤتمر العلمي الأول للتعليم والتدريب المهني في قطاع غزة بين الحاضر والمستقبل، كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية والتطبيقية، 30 مايو. ص25-59.غزة

الصمادي، هشام محمد (2012): تقدير درجة الموائمة بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل الأردني: دراسة ميدانية، المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، لبنان، عدد (5)، ص ص77-89.

9. الطباع، ماهر تيسير (2016): دور القطاع الخاص في تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني في قطاع غزة، المؤتمر العلمي الأول للتعليم والتدريب المهني في قطاع غزة بين الحاضر والمستقبل، كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية والتطبيقية، 30 مايو. ص25-59.غزة ص ص169-179

10. العبد الرزاق، فوزي يوسف (2012): تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني لمواجة التحديات التي تواجه الشباب في سوق العمل، ورقة عمل ، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب قطاع التدريب، ص ص1-10.

11. العساف، صالح (1995). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع : الرياض، السعودية.

12. كردية، أحمد زكي (2015): أثر المشاريع التنموية الممولة دوليا على رفع الميزة التنافسية للخريجين في سوق العمل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة

13. محاسنه، عمر موسى (2011): أساسيات التعليم المهني (التعليم التكنولوجي)، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع.

14. مرجي، سعد عبد السلام (2016): أساسيات في الثقافة المهنية، ط2، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان

15. ملحم، سامي (2000): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.

16. المولى، عبد الستار رائف حسن حمادي (2012): دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق دراسة مقارنة 2003-2011، مجلة جامعة الانبار للعلوم

الاقتصادية والإدارية، العراق، مجلد (4) عدد (9) ص ص406-424.

17. ناس، السيد محمد أحمد (2009): الشراكة بين التعليم والتدريب وسوق العمل: دراسة للواقع المصري في ضوء الخبرة الكورية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، مصر، عدد (65)، ص ص 145-224.

ثانياً:المراجع الأجنبية:

1. Rosen, Vern (2000). Beyond Higher Education. Access to Learning for Adults Northeast Open College Network, USA

2. Psacharopoulos, G., & Velez, E. (1993). Educational quality and labor market outcomes: evidence from Bogota,Colombia.Sociology of Education,130-145.
https://www.ptcdb.edu.ps/ar/daleel2015-2016.pdf